اقتصاديون يرون أن حكم الدستورية يرضي جميع الأطراف

«الصوت الواحد» يحصن البورصة.. وتبقى تأثيرات «سورية»

الحكم قد يرفع الحرج عن بعض المقاطعين لإعادة النظر بخوض الانتخابات المقبلة

المؤشر السعري ينزف 165 نقطة في البداية ثم تحرك إلى أعلى بـ200 نقطة

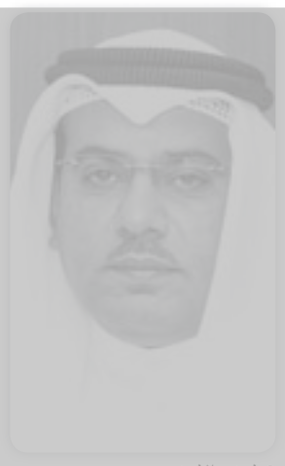

● ثويني الثويني.

● ميثم الشخص

كتب سامي وادي وطارق عرابي والأمير يسري وتسنيم الشامي:

أبدت سوق الكويت للأوراق المالية لدى نهاية تداولات الأمس ارتياحاً لما قضت به المحكمة الدستورية من تحصين الصوت الواحد وحل مجلس الأمة الحالي تمهيدا لانتخابات برلمانية جديدة في ظل قراءة ترى ان الحكم يرضي جميع الأطراف ويدفع باتجاه الاستقرار.

النهاية الخضراء لتداولات الأمس لا تعبر عن واقع التداولات التي شهدت تراجعاً حاداً أثناء التداول بلغ في أقصى درجة له نحو 165 نقطة بقياسات المؤشر السعري قبل ان يتحول نحو الارتفاع في رحلة صعود بمستوى 200 نقطة مجسداً بذلك حال الترقب لما ستقضي به المحكمة الدستورية.

القياس بين أعلى وأدنى نقطة بلغها السوق في تداولات الأمس يشير بوضوح الى ان السوق تحرك في نطاق 200 نقطة بدأت بالتراجع بنحو 165 نقطة الى الارتفاع عن اقفال الخميس الماضي بنحو 40 نقطة قبل ان يهدأ قليلاً عند نقطة الاقفال بـ24 نقطة.

ووفقا لافادات عدد من المتخصصين فان الحكم قد يرضي جميع الأطراف كما أنه يتيح المجال أمام رموز نيابية وكذلك جبهة المعارضة النيابية بالتنافس على عضوية البرلمان على أساس ان هذا الحكم الصادر من المحكمة الدستورية قد أزال المانع الأدبي امام دخول البعض سباق الانتخابات البرلمانية لأن الصوت الواحد جاء هذه المرة بحكم المحكمة الدستورية.

ووفقا للتوقعات فان تداولات البورصة خلال اليوم ستكون تعبيراً صادقاً عن قراءة السوق لحكم المحكمة الدستورية على أساس ان تداولات الأمس كانت سابقة لظهور الحكم وهو ما جعلها عرضة للتوقعات والتكهنات مع الأخذ في الاعتبار تنحية التطورات الاقليمة جانباً.

وهنا تجب الاشارة الى ان المضاربين لعبوا بإجادة في تداولات الأمس حيث تم الضغط على صغار المساهمين «أصحاب المقاومة الهشة» استغلالاً لحالة الترقب قبل ان تتدخل «الأيدي الخفية» في مجريات التداول لترفع المؤشر السعري بنحو 200 نقطة.

وفي حال استبعاد المؤثرات الاقليمية التي تموج بها المنطقة فان السوق اكتسب دفعة معنوية جيدة تمكنه من التحليق عالياً في التداولات المقبلة انطلاقاً من قناعات ترى ان الحكم يعزز الاستقرار كونه فتح الباب أمام المعارضة لإعادة النظر في قرار مقاطعة الانتخابات البرلمانية كما ان تحصين الصوت الواحد يضمن الإتيان بمجلس أمس متوازنا بعيداً عن مفهوم اللوبي الذي كان يملك الضغط منفرداً بما لذلك من آثار اقتصادية سالبة.

لكن هنا تجب الاشارة الى ان البورصة التي اكتسبت دفعة معنوية على المستوى المحلي هي في الأساس ستكون ضمن تأثيرات المعادلات الإقليمية التي تشير الى ان المنطقة مقبلة على سيناريوهات مفتوحة في ظل تدهور الوضع في سورية.

«يرضي الجميع»

ضمن هذا السياق فقد رأى رئيس مجلس الادارة في شركة السيف للوساطة المالية ثويني الثويني ان البورصة تلقت دعماً جيدا بعد حكم المحكمة الدستورية لأن الحكم قد يشكل أساساً لارضاء كافة أطراف الطيف السياسي.

وتوقع الثويني في حال عدم وجود تأثيرات اقلمية سلبية تحقيق البورصة لارتفاعات جيدة خلال الفترة المقبلة على كافة مؤشرات السوق الذي تخلص من ضغط سياسي كبير تسبب في ارهاقه على مدار التداولات السابقة.

«تراجع واسناد»

من جهته أفاد مدير شركة الرباعية للوساطة المالية ميثم الشخص بأن السوق أبدى مرونة ايجابية في تداولات الأمس تكشف امتلاكه الحيوية المالية الكافية للتجاوب مع المعطيات الايجابية التي قد تظهر من فترة لأخرى.

وأوضح الشخص ان السوق في بداية التداولات بدا متراجعاً في ظل وجود اتفاق يبدو جماعياً بالبيع تحسباً لأي تطورات غير مواتية قد يأتي بها حكم المحكمة الدستورية وهو الأمر الذي أدى الى تزيف السوق نحو 165 نقطة.

وأضاف الشخص في ظل حالة الترقب التي أثرت سلباً في السوق تدخلت أيد خفية سندت السوق ودفعته دفعا الى أعلى في رحلة قوامها 200 نقطة ليقفل في النهاية بارتفاع 24 نقطة.

وعن مسار السوق في الفترة المقبلة رأى الشخص ان الأمر يتوقف على التداعيات السياسية الاقليمية في المنطقة التي يبدو أنها مقبلة على أحداث جسام قد تأتي بتأثيرات متباينة في أسواق المال في المنطقة بما فيها السوق الكويتي.

ميثم الشخص: تداولات الأمس بدأت بالبيع قبل تدخل الأيدي الخفية لإسناد السوق

ثويني الثويني: السوق تلقى دعماً محلياً..والتداعيات الإقليمية ستكون مؤثرة

صالح المخلف: تذبذب القرارات أدى إلى هجرة المستثمرين

● صالح المخلف

توقع رئيس مجلس ادارة صناعات التبريد صالح المخلف ان قرار حل مجلس الامة من شأنه ان ينعكس سلبا على اداء البورصة وكافة القطاعات الاقتصادية تبعا لانعدام ثقة المستثمر المحلي بالاوضاع السياسية في البلد مؤكدا ان التغيرات المستمرة شكلت مزاجا سيئاً لكافة المواطنين والمستثمرين. واضاف المخلف ان تذبذب الاوضاع الاقتصادية في الكويت والقرارات التعسفية المستمرة ادت الى طرد الاستثمار الاجنبي والتقنين من الاستثمار المحلي وازدياد رغبة المستثمر المحلي في الهجرة الى الخارج تبعا لتخوفه على استثمارته من التخبط المستمر في القرارت المهمة في الدولة.

سليمان الوقيان: تفاعل البورصة مع الحكم دليل رضا

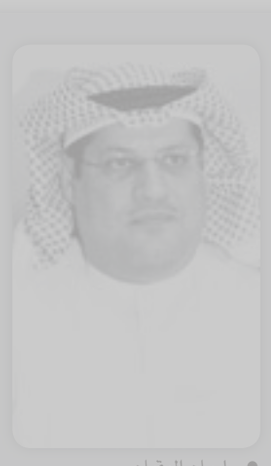

● سليمان الوقيان

قال رئيس مجلس ادارة المجموعة التعليمية القابضة سليمان الوقيان ان بورصة الكويت كانت من أوائل المؤسسات التي تفاعلت مع حكم المحكمة الدستورية الذي حصن «الصوت الواحد»، حيث ارتفع السوق بشكل فوري مع صدور الحكم، مما يؤكد على رضا شريحة كبيرة من المستثمرين على هذا الحكم وما يتبعه من انتخابات مجلس الأمة.

وقال الوقيان ان انتخابات مجلس الأمة الأخيرة كانت قد أسفرت عن انتخاب أشخاص شرعوا وأنجزوا العديد من القوانين الوطنية والاقتصادية التي تتماشى مع مصلحة الاقتصاد الكويتي بعيداً عن مصالحهم الشخصية وبعيداً عن الصدام والمشاحنات مع الحكومة على خلاف المجالس السابقة التي كانت معطلة ومعيقة لحركة التنمية والتطور في البلاد، لذا كان تجاوب السوق مع هذا الحكم ايجابياً على أمل ان تستمر مسيرة التشريع والتطور المنشودة في البلاد بعد سنوات طويلة من التراجع والركود.

وأشار الى ان التوقعات الحالية تشير الى استمرار تصاعد مؤشر سوق الكويت للاوراق المالية خلال المرحلة المقبلة، على ان يبلغ المؤشر مستوى 9500 نقطة قبل نهاية العام الحالي، على ان يصاحب هذا الصعود بعد حركات التذبذب والتصحيح التي تعتبر حركات صحية ومطلوبة لصعود منطقي ومقبول.

وحث الوقيان المستثمرين في سوق الكويت للاوراق المالية على التركيز على الاسهم التشغيلية التي تدر عوائد وتوزيعات معقولة تفوق في أسوأ حالاتها عوائد الودائع البنكية الحالية.

توفيق الجراح: احترام الديموقراطية يضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي

● توفيق الجراح

رحب رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح بحكم المحكمة الدستورية، داعياً في الوقت ذاته جميع فئات الشعب الى احترام هذا الحكم والالتزام به، ولاسيما أنه صادر من قبل أعلى مؤسسة دستورية في الدولة ألا وهي المحكمة الدستورية.

وأشار الى ان الكويت دولة مؤسسات، لذا فان الحكم القضائي فيها يصدر عن مؤسسات قضائية نزيهة ومشهود لها بالنزاهة والمصداقية، لذا فان الاعتراض على هذا الحكم يجب ان يكون من خلال النظام الدستوري الكويتي الذي ارتضاه الشعب منذ عشرات السنين.

وقال الجراح ان من لم يقتنع بحكم المحكمة الدستورية يمكنه الاعتراض عليه من خلال الأساليب القانونية ومن خلال مجلس الأمة الجديد، لافتاً الى أهمية احترام القضاء والقانون، خاصة في ظل الأوضاع والأجواء الخارجية الساخنة التي تعيشها المنطقة الخليجية والعربية في الوقت الراهن.

ودعا الجراح الى التكاتف والتعاضد على صعيد الساحة الداخلية في المرحلة الحالية وترك الخلافات جانباً، مع اعطاء الفرصة للحكومة والقيادة السياسية لأن تتفرغ للعمل على مواجهة التحديات الجسام التي تواجهها حالياً في ظل الظروف المحيطة، مضيفاً القول ان هذه الديموقراطية التي ارتضاها الشعب الكويتي والتي يجب عليه احترامها لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي على الصعيد المحلي.

● جلسة الأمس في البورصة كانت سياسية

(تصوير: أحمد الحربي)

طارق العتيقي: الحكم وضع النقاط على الحروف

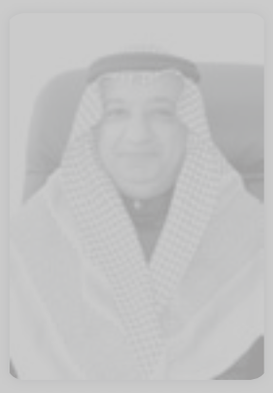

● طارق العتيقي

أكد الخبير الاقتصادي والمدير العام السابق للشركة الكويتية للمقاصة العقارية طارق سيف العتيقي ان حكم المحكمة الدستورية قد وضع النقاط على الحروف في مسألة الصوت الواحد الذي تم تحصينه بموجب القانون، مما يعد بشارة خير لأهل الكويت لاسيما وانه يضمن حقوق الأقلية من الشعب الكويتي والتي كانت محرومة في السابق بسبب وجود التكتلات التي كانت تستحوذ على انتخابات مجلس الأمة.

أما بخصوص حل مجلس الأمة فاعتبر العتيقي أنه جاء منصفاً لمجلس 2009 الذي تم حله للمرة الثانية بأسلوب غير واضح، ومن ثم فانه قد أعاد الاعتبار لهذا المجلس الذي سيكمل مدته القانونية خلال الشهر القادم، وبالتالي فانه بات من الضرورة حالياً الدعوة الى انتخابات جديدة بعد ان أوشكت مدة المجلس الحالي على الانتهاء بموجب القانون.

وقال العتيقي ان حكم المحكمة الدستورية واضح، وبالتالي فان من يحب الكويت ويريد لها الخير سيشارك في الانتخابات القادمة، أما من يرى ان مجلس الأمة ليس سوى وسيلة للثراء السريع فانه لن يشارك وسيصر على عودة الأصوات الأربعة، وهو الامر الذي اتضح جلياً خلال المجلس الحالي الذي أكد على ان ثقل هذه الفئة لا يتجاوز نسبة الـ 20% من نسبة التصويت في الانتخابات.

سعدون علي: آثار إيجابية ومفصلية على الاقتصاد

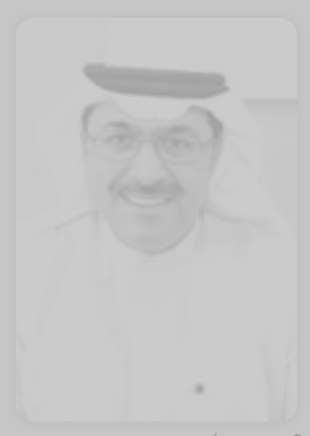

● سعدون علي

اكد نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لشركة «القرين للبتروكيماويات» سعدون علي ان تحصين المحكمة الدستورية لقرار الصوت الواحد واقرارها لحل مجلس الامة الحالي سيعود بآثار ايجابية ومفصلية على الاقتصاد المحلي وسينعكس ايجابا على اداء البورصة وذلك لان هذه القرارات جاءت لتكون حلا وسطيا لارضاء جميع الاطراف.

واضاف علي ان تحصين قرار الصوت الواحد جاء وحل مجلس الامة يؤكد على الشرعية والشفافية المنفذة من قبل الدولة الامر الذي من شأنه ان يؤدي الى الاستقرار السياسي في البلد ووضع النقاط على الحروف.

ولفت الى ان هذه القرارات جاءت لتجزم على شرعية الجهات التنفيذية في الدولة وتعكس مبدأ الشفافية وتحقق النظام الذي يؤكد على ان العملية التشريعية في الكويت لا يوجد بها اي لبس متوقعا ان تشهد المرحلة المقبلة استقرارا سياسيا واقتصاديا وخاصة ان جميع افراد الدولة استفادوا من المرحلة السابقة واستعدوا الى المرحلة المقبلة بكافة جوانبها الايجابية.

فيصل المطوع: لدينا كل مقومات الاقتصاد المزدهر.. ولا ينقصنا سوى الاستقرار السياسي

اكد نائب رئيس مجلس الادارة في شركة بيان للاستثمار، فيصل علي عبدالوهاب المطوع، ان الاستقرار السياسي يؤدي الى نمو الوضع الاقتصادي، خاصة وان الكويت لديها مقومات الاقتصاد المزدهر، فهي دولة غنية، ولديها وفورات من التدفقات النقدية، ولا ينقصنا سوى الاستقرار السياسي، وحكومة مستنيرة قادرة ان تذهب بالبلد الى النمو والازدهار. واوضح المطوع ان قرار المحكمة الدستورية بتحصين الصوت الواحد وبطلان الانتخابات السابقة لعدم دستورية لجنة الانتخابات قرار متوازن وحكيم ويحافظ على المصلحة العليا للبلاد، ويعطي فرصة ممتازة للجميع لاعادة حساباتهم لانتخابات اكثر تنظيما واكثر تمثيلا للمواطنين.

واهاب المطوع بالجميع عبر «الوطن» بضرورة اجتياز تلك المرحلة الصعبة من تاريخ الكويت، باحترام هذا القرار الذي يأتي من اعلى سلطة من اجل الحفاظ على هذا الوطن ومستقبله، في خضم الانفلات والفوضى والوحشية التي تمر بها المنطقة من تطورات مضطربة. وناشد المطوع المواطنين المحافظة على هذا الاستقرار، واختيار المرشح الافضل وننظر الى المستقبل بتفاؤل.